الدستور قضية مقدسة

د.بسام أبو عبد الله

يتخيل المرء لكثرة الاهتمام الدولي الواسع بقضية الدستور السوري أن هناك تعديلاً سيجري لميثاق الأمم المتحدة، أو أن هناك دستوراً سيوضع كمعيار دولي تتبعه كل الدول بما في ذلك الدول «الديمقراطية جداً» مثل قطر والسعودية!، ومن ثم لابد من إيلاء الاهتمام الكبير بمسألة الدستور السوري، هكذا على الأقل ما يمكن للمواطن البسيط أن يفهمه من كثرة النشاط الدبلوماسي الدولي وكثرة الاجتماعات بهذا الشأن، والحقيقة أن الأمر في مكان آخر تماماً، وأن قوى العدوان الفاشي على سورية تعتقد أن ما فشلت في تحقيقه عسكرياً عبر المرتزقة، والقتلة والإرهاب بأشكاله كافة، يمكن التسلل من نافذة أخرى لتحقيقه وهي لجنة مراجعة الدستور السوري التي تحاول بعض القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مصادرتها والهيمنة عليها من أجل تمرير أدوات نفوذها المستقبلية تحت عناوين براقة وجذابة.

من هنا فإن واشنطن لم تخجل مطلقاً مع حلفائها الفرنسيين والبريطانيين، وأتباعهم العربان من إصدار ما عُرف بـ«ورقة اللاورقة» في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٥، التي تضمنت خريطة طريق للحل في سورية حسب تصورهم كـ«مجموعة عمل دولية مصغرة» حسب ما يسمون أنفسهم، وهذه الورقة عكست إقراراً أميركياً بفشل، وسقوط الخيار العسكري، ولكنها في الوقت نفسه أكدت أن محور العدوان لم يتخل عن أهدافه، لكنه يعمل على تحقيقها عبر الأدوات الناعمة، أو الأدوات السياسية محاولاً إيهام الجميع أنه يؤمن بالحل السياسي، ويريد السلام في سورية! لكن هذا المحور عاد وشرح أهدافه في أيلول ٢٠١٨، عندما سلم المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا ما سُمي «إعلان مبادئ مجموعة العمل الدولية المصغرة من أجل سورية»، وضع فيها شروطه لعلاقات طبيعية مع الحكومة السورية التي تنجم عن العملية السياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، ومنها مثلاً ألا تكون هذه الحكومة راعية للإرهابيين حسب زعمهم، أي داعمة للمقاومة، وأن تتجرد سورية من أسلحتها الاستراتيجية، وتقطع علاقاتها مع إيران وحزب الله، وشروط أخرى، وأما بالنسبة لما سموه «الإصلاح الدستوري» فحسب هذه الوثيقة لابد من أن يقود الحكومة، رئيس وزراء ذو سلطات قوية، وأن يتم تعيينه مع الحكومة بطريقة لا تعتمد على موافقة رئيس الجمهورية، كما تشير ورقة إعلان المبادئ هذه إلى الإشراف الأممي على الانتخابات بطريقة تنتهك السيادة السورية، وغير ذلك من الشروط.

هكذا تتخيل واشنطن وحلفائها، آلية وطريقة الحل السياسي، وما يسمونه «الإصلاح الدستوري»، أي أقرب إلى شكل من أشكال الانتداب والوصاية، إذ لا ترد أي كلمة عن إرادة الشعب السوري وقراره، ولا عن الحكومة السورية الشرعية التي تجد مندوبة واشنطن لدى الأمم المتحدة نفسها تسمع صدى صوتها القوي في أروقة مجلس الأمن، وقاعات الأمم المتحدة.

إن فهم أهداف ونيات خصومنا وأعدائنا هو أمر غاية في الأهمية لإدراك ما يخططون له، ويعملون عليه تحت عناوين مختلفة هذه المرة مثل: القانون، الدستور، الحقوق، مستقبل سورية، ولا مانع من كلمات عن الحرية والعدالة، والشعب السوري والحرص عليه، وكأن السوريين أبناء عمومة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أو الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أو رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي.

لكن الأمور واضحة لدى دمشق التي تخوض معركة سياسية دبلوماسية على جبهة الدستور ولجنته، إذ إنها تؤكد دائماً أن ملكية اللجنة الدستورية، وولايتها شأن سيادي سوري، وأنها تنطلق في ذلك من الالتزام بالسيادة السورية، والاحترام لقرار الشعب الذي هو صاحب ومصدر كل السلطات، وإضافة إلى ذلك إن الشعب السوري أظهر دعماً لرئيسه في انتخابات عام ٢٠١٤، ولجيشه في معركته الوطنية الكبرى حيث قدم أبنائه دفاعاً عن سورية ووحدتها، وسيادتها واستقلالها، ومن ثم فإن دمشق ترى أن مسألة الدستور أو تعديله هي مسألة سيادية سورية بحتة، وتخص الأجيال القادمة، وهي قضية لا يمكن التساهل بشأنها، أو المساومة عليها، ولذلك فإن دي ميستورا تبلغ خلال زيارته الوداعية الأخيرة إلى دمشق، أنه لا مكان لأي طرف دولي، ولا حتى للأمم المتحدة فيما يخص الدستور، فهذا شأن سوري سوري، ودور أي جهة هو تيسير وتسهيل الأمور، وليس الحلول محل السوريين، وتركيب دستور لهم مملوء بالمفخخات التي ستنفجر في كل خطوة في المستقبل، وتفتح بوابات التدخل الخارجي للتلاعب في مسائل وطنية سورية، أسوة بما نراه لدى جيراننا في لبنان والعراق.

لقد أبلغت دمشق الأمين العام للأمم المتحدة بموقفها الواضح والصارم، بشأن تشكيل اللجنة الدستورية المتمثل بضرورة الالتزام قولاً وفعلاً بسيادة سورية واستقلالها، ووحدتها أرضاً وشعباً، وأن عملية اللجنة الدستورية يجب أن تتم بقيادة سورية، وأن الشعب السوري هو صاحب السيادة الوحيد، مع رفضها لفرض أي شروط أو استنتاجات مسبقة على اللجنة، وعدم فرض أي مهل، أو جداول زمنية لعمل اللجنة.

تحاول بعض القوى الدولية تفخيخ عمل اللجنة الدستورية عبر الدفع بأدواتها، وممثليها فيها من خلال ما يسمى بمجموعة المجتمع المدني، ولذلك فإن النقاش والجدال يتم حول هذا الجزء من اللجنة منعاً لاستغلاله بهدف تمرير بعض البنود المفخخة التي قد تكون حمالة أوجه فتفتح أمامنا بوابات الجدل والنقاش، والتدخلات الدولية مستقبلاً.

إن الدستور هو ليس فقط مادة قانونية بحتة، بل إنه الوثيقة التي تقدم هوية الشعب، والدولة السياسية والثقافية، وتعكس تاريخها وآمالها وتطلعاتها، ولذلك فإن كل كلمة فيه تعنينا كمواطنين سوريين، ولا يمكن التساهل في هذه المسألة، أو كما يسميها البعض، إبداء المرونة، لأن مستقبل أجيالنا بين أيدينا، وكذلك آمال شعبنا وتطلعاته، وقيمه ومبادئه، ولذلك فإن معركة الدستور، وقضيته هي قضية مقدسة فعلاً لكل سوري.

«حظر الكيميائي» ترضخ للضغوط الغربية:

نسعى لفريق يحمل المسؤوليات عن الهجمات في سورية!

الوطن - وكالات

رضخت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للضغوط الغربية التي تحاول تسييس ملف استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، من أجل إدانة دمشق بزعم استخدام هذه الأسلحة، حيث كشف مديرها العام فرناندو أرياس عن محاولات لإنشاء فريق لـ«تحميل المسؤوليات عن الهجمات الكيميائية في سورية».

ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مكلفة الإشراف على تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٧ وتمنع إنتاج وتخزين أسلحة كيميائية.

وسبق للمنظمة، أن أشرفت على تفكيك الترسانة السورية للأسلحة الكيميائية، وأعلنت في ٢٣ حزيران من العام ٢٠١٤ أن «سورية قامت بشحن آخر دفعة من مخزونها من السلاح الكيميائي الذي أعلنت عنه في السابق للتخلص منه خارج البلاد حسب الاتفاق الذي وافقت عليه دمشق العام الماضي».

في المقابل، تصر قوى غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية على اتهام الجيش العربي السوري بارتكاب هجمات «كيميائية» عند أي حديث عن استخدام «الكيميائي» في سورية ويتجاهلون كل التقارير التي تؤكد امتلاك تنظيمات إرهابية كداعش و«جبهة النصرة» لمخزونات كيميائية.

وأسفرت ضغوط هذه الدول الغربية عن تمرير قرار في «حظر الأسلحة الكيميائية» لتوسيع صلاحيات هذه الهيئة الأممية عبر جعلها قادرة على تسمية منفذي الهجمات التي استخدمت فيها مثل هذه الأسلحة في سورية، وذلك خلال مؤتمر طارئ في حزيران الماضي.

لكن دمشق كانت متيقظة لتلك المحاولات وأعربت حينها عن «قلقها العميق إزاء أساليب الابتزاز والتهديد التي اعتمدتها مجموعة الدول الغربية وخاصة دول العدوان الثلاثي على سورية (أميركا وبريطانيا وفرنسا، في نيسان الماضي)، لتمرير قرار في المؤتمر الطارئ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يتيح لها تسييس المنظمة لاستخدامها مطية للقيام باعتداءات على الدول المستقلة ذات السيادة بذرائع استخدام الأسلحة الكيميائية».

وكانت روسيا متنبهة أيضاً فشبهت المنظمة حينها أيضاً بسفينة تيتانيك «أثناء غرقها».

وقبيل الاجتماع المقبل للمنظمة في لاهاي الإثنين المقبل، نقلت وكالة «فرانس برس» عن أرياس قوله أمس: إن تزايد اللجوء إلى الأسلحة الكيميائية أمر «مقلق»، من الهجمات الكيميائية المتكررة في سورية منذ ٢٠١٣ إلى تسميم عميل روسي بمادة نوفيتشوك في انكلترا واغتيال شقيق الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في ماليزيا بغاز الأعصاب «في اكس».

وقال الدبلوماسي الإسباني أرياس: «ما أريد قوله هو إن الشعور العام للدول الأعضاء هو أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى»، معتبراً أن «ما نعيشه الآن مؤقت. النزاعات تبدأ وتنتهي لكن المنظمة تبقى».

وفي محاولة للهروب من الإقرار بالضغوط الغربية على المنظمة حول سورية، قال: إن «سورية موضوع مهم بالتأكيد وسالزبوري موضوع مهم بالتأكيد – لكنها (المنظمة) هي أكثر من ذلك».

وتابع: «بدلاً من أن نقول، لدينا الكثير من الصعوبات، نتكيف مع هذا العصر الجديد».

وقال أرياس: إن الاجتماع المقبل يهدف إلى وضع الأداة التي تسمح بتحميل المسؤوليات في أي هجوم كيميائي، معتبراً أن ذلك «مهمة صعبة».

وعاد في إقرار غير مباشر بالضغوط الغربية ليكشف أن المنظمة تقوم بإنشاء فريق لهذه المهمة في سورية و«فريق للرد السريع» لقضايا استخدام أسلحة كيميائية «في أي مكان آخر في العالم»، لكنه أشار إلى أن المنظمة تحتاج إلى «مزيد من الموارد والخبرات والمعدات».

وبعد التهديد الروسي بالانسحاب من المنظمة، قال المدير العام: إن روسيا «بلد مهم جداً ولعبت دائماً دوراً مهما في المنظمة».

وأضاف: إنه لا بد من محاولة إبقاء الجميع في المنظمة أياً كانت درجة التوترات السياسية، زاعماً أن دوره يشبه دور «وسيط».

وقال: إن «الموت في هجوم كيميائي أمر مروع، علينا استخلاص العبر»، معتبراً أن تزايد اللجوء إلى هذه الأسلحة مؤخراً «مقلق من دون أدنى شك»، لكن «في الوقت نفسه لدينا أدوات لخفض المخاطر».

الجيش يقضي على ٣٠ داعشياً في «تلول الصفا»

الوطن - وكالات

واصل الجيش العربي السوري أمس عمليته العسكرية المكثفة لإنهاء وجود تنظيم داعش الإرهابي في جيبه الأخير ببادية دمشق الشرقية، وقتل ٣٠ من مسلحيه على الأقل.

وشهدت محاور منطقة «تلول الصفا» الجيب الأخير لتنظيم داعش في بادية ريف دمشق الشرقية عند الحدود الإدارية مع ريف السويداء، استمرار العمليات العسكرية لقوات الجيش والقوى الرديفة لها بالإضافة لفصائل «المصالحات» في الجنوب، ضد مسلحي داعش المحاصرين في المنطقة، وذلك بحسب مصادر إعلامية معارضة.

وترافقت المعارك العنيفة مع عمليات قصف جوي وصاروخي متواصل يستهدف مناطق سيطرة التنظيم، في وقت قتل فيه بحسب المصادر ٣٠ على الأقل من مسلحي داعش، خلال القصف والاشتباكات منذ تحرير مختطفي السويداء لدى التنظيم نهاية الأسبوع الماضي وحتى الأمس. ولفتت المصادر إلى أنه بذلك «يرتفع إلى ٤١١ على الأقل من قتلوا من مسلحي التنظيم، وإصابة المئات بجراح متفاوتة الخطورة».

من جانب آخر، وثقت ما تسمى «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» المعارضة، مقتل ستة مدنيين، بينهم خمسة أطفال، في «مخيم الركبان» للنازحين السوريين عند الحدود السورية الأردنية، خلال شهر واحد، بحسب مواقع الكترونية معارضة، نقلت عن تقرير الشبكة: أن سبب الوفاة هو «الجوع والمرض».

وزعمت الشبكة أن الحكومتين السورية والأردنية تحملان المسؤولية، كون المخيم يقع على الحدود السورية الأردنية، من دون أن تأتي على ذكر أن المخيم يقع في منطقة خاضعة لسيطرة قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن ومرتزقتها وهم من يحاصرون المخيم ويمنعون النازحين المقيمين فيه من مغادرته، ويتحكمون بمصير المساعدات التي تصل إلى قاطنيه.

وبعد عرقلة أميركية لوصول المساعدات إلى المخيم، إذا لم تلتزم واشنطن ولم تلزم مرتزقتها ودواعشها بتحقيق أمن قوافل المساعدات الإنسانية، دخلت مؤخراً قافلة مساعدات إنسانية إلى المخيم عبر الأراضي السورية، وبالتعاون مع الحكومة السورية.

وفي ٢٩ الشهر الماضي، أكد مندوب سورية الدائم في الأمم المتحدة بشار الجعفري، في مجلس الأمن الدولي، أن الحكومة السورية أعطت موافقتها لوكالات الأمم المتحدة على تسيير قافلة مساعدات إنسانية إلى المخيم بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل مباشر من داخل سورية «إلا أن فريق الأمم المتحدة وبعد توجهه إلى منطقة الـ٥٥ كم بتاريخ الـ٢٦ من الشهر الجاري عاد أدراجه إلى مدينة دمشق بشكل عاجل بسبب ورود تقارير عن هجوم مرتقب لتنظيم داعش الإرهابي على القافلة من المنطقة التي تنتشر فيها القوات الأميركية على الرغم من التعهدات التي قدمتها واشنطن للأمم المتحدة بضمان أمن القافلة».

ويعيش في «مخيم الركبان» ما يزيد على ٥٠ ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال.

ويجري الحديث مؤخراً عن خطة روسية لتفكيك مخيم الركبان، حيث وافق الأردن على العمل مع موسكو لإخلائه، في حين لا تزال واشنطن تعرقل الأمر.

من عمليات الجيش السوري في «تلول الصفا» (عن الإنترنت – أرشيف)

واشنطن تتوسط روسيا وإيران لإطلاق أميركي اختفى في سورية

وكالات

دعت الإدارة الأميركية روسيا وإيران لتقديم المساعدة في إطلاق سراح المواطن الأميركي أوستن تايس، الذي اختفى أثره منذ عدة سنوات في سورية.

ونقل موقع «روسيا اليوم» الالكتروني عن المبعوث الخاص للرئيس الأميركي لشؤون الإفراج عن الرهائن روبرت أوبراين، قوله في مؤتمر صحفي في نادي الصحافة الوطني في واشنطن: «إذا أرادت إيران تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، فعليها أن تستخدم نفوذها في سورية لمساعدتنا في إعادة أوستن إلى وطنه».

ووجه أوبراين الذي يعمل في هيكل وزارة الخارجية الأميركية، نداء مماثلاً إلى روسيا، قائلاً: «من بين الأمور التي ينبغي على كل من روسيا والولايات المتحدة أن تتفق عليها هي أن الأبرياء من الأميركيين أو الروس، يجب ألا يتم احتجازهم رهائن، ويجب ألا يتم احتجازهم ضد إرادتهم. ما زلنا نحث الروس على استخدام كل ما هو ممكن من نفوذ في سورية لإرجاع أوستن إلى الوطن».

واختفى تايس في شهر آب ٢٠١٢، عقب دخوله الأراضي السورية كمراسل مستقل لـ-McClat chi Publishing Concern وصحيفة واشنطن بوست.

وظهر المواطن الأميركي بعد شهر من اختفائه، في شريط فيديو، معصوب العينين محتجزاً لدى مجموعة مسلحة.

ولم تحدد الولايات المتحدة الجهة التي اختطفت مواطنها، وما إذا كان هناك طلب فدية لإطلاق سراحه.

وأعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي في نيسان الماضي، مكافأة مقدارها مليون دولار للحصول على معلومات عن تايس، في حين تبذل جهود في الولايات المتحدة لمضاعفة هذا المبلغ.

جدير بالذكر أن روسيا تمكنت في عام ٢٠١٦، من إطلاق سراح المواطن الأميركي كيفن باتريك داوس، لأسباب إنسانية، وهو مصور أسر في سورية، بعدما وجه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما طلباً شخصياً إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للمساعدة في الإفراج عن داوس، وشكرت الحكومة الأميركية نظيرتها الروسية على تأمين إطلاق سراحه.

الأمن اللبناني واصل تأمين العودة الطوعية لهم.. وتوقعات بوصول دفعة كبيرة اليوم

موسكو: ١٠٢١ مهجّراً سورياً عادوا خلال ٢٤ ساعة

الوطن- وكالات

أكدت روسيا أمس عودة ١٠٢١ مهجراً سورياً إلى البلاد خلال ٢٤ ساعة، في حين أعلنت المديرية العامة للأمن العام اللبناني أنها ستقوم اليوم بتأمين العودة الطوعية لدفعة جديدة من المهجرين في لبنان، وسط توقعات بأن تكون أعدادها كبيرة، ومحاولات من تيار المستقبل لتعطيل هذه الجهود.

وفق نشرة إعلامية لمركز المصالحة الروسي ورصد تحركات المهجرين في سورية أصدرها أمس، فإنه وخلال ٢٤ ساعة الماضية عاد ١٠٢١ شخصاً إلى سورية، بينهم ١١٦ شخصاً (٣٥ امرأة و٥٩ طفلاً) عبر معابر جديدة يابوس وتلكلخ من لبنان، على حين عاد ٩٠٥ (٢٧٢ امرأة و٤٦٢ طفلاً) عبر معبر نصيب من الأردن.

وبلغ عدد العائدين منذ ١٨ تموز الماضي من لبنان ٢٤٢٧٠ شخصاً ومن الأردن ١٣١٩٩ شخصاً، بحسب النشرة.

على خط موازٍ، قالت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام أمس: تقوم المديرية العامة للأمن العام بتأمين العودة الطوعية لمئات النازحين السوريين من مناطق مختلفة في لبنان إلى سورية عبر مركزي المصنع والعبودية الحدوديين، ومن عرسال نحو معبر الزمراني على الحدود السورية، وذلك اعتباراً من يوم غد الخميس (اليوم)، اعتباراً من الساعة ٦ صباحاً.

وأوضحت المديرية أن نقاط التجمع هي الشمال: طرابلس– المعرض، وعكار ساحة مركز العبودية، وفي الجنوب: النبطية– مركز كامل جابر الثقافي، وصيدا– الأولي، الملعب البلدي، وجبل لبنان: برج حمود – الملعب البلدي، والبقاع: المصنع – ساحة المغادرة، وعرسال: وادي حميد.

وتوقعت مصادر مطلعة على ملف المهجرين لـ«الوطن»، أن تكون أعداد العائدين اليوم من لبنان والأردن كبيرة، بعد أن أعاد الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار إلى معظم المناطق في البلاد، وكذلك بعد أن ثبت زيف ادعاءات المعارضة بأن الحكومة تضمر نيات سيئة للمهجرين.

وكانت المديرية العامة للأمن العام اللبناني قد أصدرت بياناً مماثلاً في السابع من الشهر الجاري.

كما وسبق للمديرية في بيان لها أول من أمس أن نفت الاتهامات التي ساقتها منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقرير لها عن ضغوط تمارسها المديرية على المهجرين السوريين لإرغامهم على العودة إلى ديارهم، مؤكدة أن دفعات العودة الطوعية، التي تنظمها المديرية بالتنسيق مع السلطات السورية المختصة، تتم بحضور مندوبين من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذين يتأكدون، أن النازحين يعودون طوعاً وبملء إرادتهم.

ووجد تيار «المستقبل» اللبناني في التقرير مادة دسمة لمحاولة تعطيل جهود الأمن العام اللبناني، بعد يوم من الهجوم الذي شنه رئيسه سعد الحريري المكلف بتشكيل حكومة لبنانية جديدة ضد حزب الله اللبناني ودوره المقاوم في سورية، حيث سارع وزير الدولة لشؤون النازحين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية معين المرعبي، وهو من تيار المستقبل، للاجتماع مع وفد من «هيومن رايتس ووتش» برئاسة نائب مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقية في المنظمة لمى فقيه في مقر الوزارة.

وأشاد المرعبي في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع بما سماه «الجهود التي تقوم بها المنظمة للإضاءة على الانتهاكات التي يتعرض لها النازحون العائدون إلى سورية»، على حد زعمه.

وبعكس مزاعم المرعبي فقد عاد إلى سورية الآلاف من النازحين من بلدان الجوار دون أن يتعرضوا لأي مضايقات، وما يؤكد ذلك وهو استمرار وتزايد أعداد العائدين من لبنان والأردن على وجه الخصوص.

بموازاة ذلك ذكرت مواقع إلكترونية معارضة نقلاً عن وكالة «الأناضول» أن خفر السواحل التركي أوقف ٥١ مهاجراً بينهم ١١ سورياً جنوبي البلاد، كانوا يحاولون الوصول إلى اليونان بطرق «غير شرعية».

وصول عدد من الحافلات تقل مئات المهجرين السوريين إلى معبر جديدة يابوس الحدودي قادمين من الأراضي اللبنانية (سانا – أرشيف)

«إجهاض جماعي» لـ٢٠ سوريّة في لبنان.. والمياه هي السبب!

الوطن - وكالات

كشفت مصادر إعلامية معارضة عن أن مخيمات المهجرين السوريين في بلدة «عرسال» اللبنانية، شهدت مؤخراً كارثة صحية، حيث تعرضت أكثر من ٢٠ امرأة سورية للإجهاض القسري، مرجحة أن تكون المياه هي السبب.

ونقلت المصادر عن مسؤول صحي من جمعية «الإرشاد» رفض ذكر اسمه قوله: إن «مشفى الهيئة الطبية وجمعية الإرشاد في بلدة عرسال شهد خلال الساعات القليلة الماضية حضوراً غير مسبوق لنساء سوريات تم إحضارهن في حالة إسعاف بعدما أجهضن حملهن لأسباب غريبة ومجهولة».

وأشار المسؤول، الذي أشرف على معاينة ومعالجة أكثر من امرأة سورية ممن تم إسعافهن على خلفية إجهاضهن القسري إلى أن «جميع الحالات التي تمت معاينتها ومعالجتها لم تقمن بأي محظورات صحية أو جسدية توجب الإجهاض كشرب أدوية أو حمل أوزان ثقيلة أو التعرض لضرب على البطن أو غيرها، بل على العكس، لقد تبين لنا بعد الاطلاع على سجلهن الصحي أن جميعهن لم يتعرضن لأي حالة إجهاض من قبل وأنهن قد ولدن العديد من الأطفال ولادة طبيعية»، مؤكداً أن فترات الحمل بين النسوة اللاتي تم إسعافهن تراوحت من الشهر إلى التسعة أشهر.

وعن الأسباب التي أدت إلى هذه الكارثة الصحية التي أسفرت عن حدوث ٢٠ حالة إجهاض قال المسؤول: «تبين ومن خلال مقاطعة الشهادات والروايات التي وصلتنا من ذوي المجهضات، أن المياه التي يتم تزويد بعض المخيمات بها مؤخراً التي يتم إحضارها بواسطة صهريج لتفريغها في خزانات الأهالي قد تكون هي المسبب الرئيسي لحوادث الإجهاض الجماعي التي وقعت خلال اليومين الماضيين.

من جانبه رجح أيضاً أحد المهجرين السوريين في مخيم «الهدى» في منطقة «المصيدة» في عرسال ويدعى أبو عبد الرحمن، «أن تكون المياه وراء حالات الإجهاض».

وقال: «تعرضت زوجتي وأختي وابنة أختي واثنتين من جاراتنا للإجهاض يوم الثلاثاء، مخيمنا يضم ٥٥ عائلة وقعت فيه ٥ حالات إجهاض»، مطالباً بتحليل المياه التي يشربونها، وسط إصراره على معرفة تلك المواد التي تتم إضافتها للمياه قبل أن يملؤوا بها الخزانات».

وتحرص الحكومة السورية على إعادة المهجرين إلى وطنهم خاصة بعد تحرير الجيش العربي السوري أغلب المناطق في البلاد من قبضة التنظيمات الإرهابية وإعادة الأمن والاستقرار إليها.

وتفيد الأنباء بأن أكثر من ١,٥ مليون سوري قد عادوا إلى مناطقهم، بينهم أكثر من ٢٦٠ ألفاً من لبنان والأردن.